السليم من الافادة مجرور متعلق بالانخ فاستصفيت فعل فاعل والجملة
معطوفة على استطلت منها اى من الكتب الثلثة متعلق باستصفيت
هذا اسم من اسماء الاشارة مبنى على الفتح بل على السكون لشبهه الحرف من
حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاج الى متعلقاته لكن محله
ههنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا او عطف
بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعا للمبنى وتابع
المبنى تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مررت بهؤلاء الرجال بكسر اللام بل بالنصب
برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم
قلنا لمشابهة حركة المنادى المبنى حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة
الاعراب عارضة بسبب مجئ العامل كما ان حركة البناء في المنادى المفرد
المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة على استصفيت عن حرف
جر كل مجرور به واعلم ان تنوين العوض اما عن المضاف اليه نحو يومئذ
وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن
الحركة او عن الاعلال كما ذكروا في تنوين جوار فانها عوض عن الياء عند سيبويه
وعن حركة عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اى
في كل عوض عن المضاف اليه اى من قبيل الشق الاول دون ما عداه
اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض
والضمير فيه اى في تكرار عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اى تكرر في

تكرر في تقدير المصدر على انه مفعول نفيت اى نفيت عن كل تكرره ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفى نفس المسئلة المتكررة
وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون نفي المتكرر وحكم بجواز نفيها
اى يجوز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا
لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل مؤد الى الفساد لانه يلزم منه مثلا ان لا
يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية
اى مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه هكذا
اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الخ قيل لكن فيه بحث لانا
لا نعلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية
لان المتكرر هو الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخلة
في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب من الموصوف
والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية ههنا مع
الصفة التي هي تكررها لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو
قال بنفي جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك
اى نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره
لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول في رد ما
قيل ولا يجوز ان يكون موصولة الخ يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف
هكذا ونفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فح يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق
الاقدام مستقلا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير

ما تكرر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)